

دراسة تحليلية لانعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر

Analytical Study of the Oil Crisis Implications on the Arab Countries Economies with Reference to the Case of Algeria

ط.د. لسبع مريم

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، 3 جامعة الجزائر

lesbaa.meriem@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2019/12/06

تاريخ الاستلام: 2019/01/25

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على اقتصاديات الدول العربية عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال التطرق إلى أهم أنواع الأسعار النفطية ومختلف العوامل التي أثرت في سعره خلال الفترة (جانفي 2014- أكتوبر 2017)، ومن ثم تحليل أثر تقلباته على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول العربية (الإيرادات البترولية، السيولة المحلية، الاحتياطات الخارجية الرسمية...) وإسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر. وقد تم التوصل إلى أن تقلب أسعار النفط أثر سلبيا على المتغيرات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة، كما بينت بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد هش لا يتحمل الصدمات الخارجية نظرا لاعتماده على تصدير مورد ناضب واحد يخضع تسعيره للأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، إيرادات بترولية، سيولة محلية، احتياطي الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات.

Abstract : This paper aims to identify the oil crisis 2014 implications on the Arab countries economies in general and Algeria in particular, by addressing the most important types of oil prices and the various factors that affected them during the period (Jan-2014 – October 2017), and then analyze the impact of volatility on some variables economic of the Arab countries (oil revenues, domestic liquidity, official external reserves ...) and the projection of this study on the case of Algeria.

It was found that the fluctuation of oil prices had a negative impact on the economic variables of the Arab countries as a group. It also showed that the Algerian economy is still a fragile economy that can not withstand external shocks due to its reliance on exporting one depleted resource whose prices are subject to international markets.

Key Words: Oil prices, Oil revenues, Local liquidity, Foreign exchange Reserves, Balance of payments.

JEL Classification : L71, Q41, O53, O55.

*مرسل المقال: لسبع مريم (lesbaa.meriem@univ-alger3.dz).

المقدمة:

يعتبر النفط أحد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم سواء الدول المنتجة أو المستوردة؛ المتقدمة منها أو النامية، وذلك باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات. وقد عرفت أسعار النفط تطورات عديدة، وتأثرت بمختلف الأزمات التي عرفت السوق النفطية بداية من أزمة 1973 إلى غاية الأزمة الحالية التي بدأت في منتصف 2014، لكن المتتبع لهذه الأزمات يجد أن أسبابها وعوامل بروزها متعدد، حيث يعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر النفط وتساهم عوامل أخرى في التأثير على سعر النفط كالعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والحروب، وأهداف وسياسات المنتجين،... الخ.

لقد أولت الدول العربية أهمية كبرى لهذا القطاع، بحيث أصبحت تعتمد عليه اعتمادا أساسيا، وأصبحت الثروة النفطية كمصدر دعم ومورد من الموارد الاقتصادية الهامة للدول العربية المصدرة له ومن بينها الجزائر، تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا عن طريق الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية. وحيث أن تحديد أسعار النفط يعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن للدول التحكم فيه بشكل كبير، فإن أي تغير أو صدمة في أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثيرا مباشرا على المتغيرات الكلية لاقتصاديات هذه الدول.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق فإنّ هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على اقتصاديات الدول العربية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟
الهدف من الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على انعكاسات الأزمة النفطية الراهنة على اقتصاديات الدول العربية عموما والجزائر خصوصا، كما نهدف إلى التعرف على:

— مفهوم سعر النفط وأنواعه

— العوامل التي أثرت على سعر النفط خلال الفترة (جانفي 2014- أكتوبر 2017)؛

— أهمية النفط بالنسبة للدول العربية؛

منهج الدراسة: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم المرتبطة بسعر النفط والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي اهتم بجمع البيانات الاحصائية والمعلومات ومحاولة تحليلها.

خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن تتضمن هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

المحور الأول: مدخل نظري لأسعار النفط والعوامل المسببة للأزمة النفطية 2014

المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول العربية

المحور الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

1. مدخل نظري لأسعار النفط والعوامل المسببة للأزمة النفطية 2014 :

يمثل النفط الشريان الاقتصادي لغالبية الدول المصدرة للنفط، فتنبع أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها واستخدامها في الاقتصاديات الحديثة، لذلك سنتطرق في هذا المدخل لمفهوم السعر البترولي مختلف أنواعه ومجمل العوامل المؤثرة في تحديده.

1.1. سعر النفط وأنواعه:

أ. مفهوم سعر النفط: يعني مصطلح سعر البترول قيمة المادة أو السلعة البترولية، ويعبر عنها بالنقد، أي أنها المقابل النقدي للسلعة البترولية حيث تتأثر بعدة عوامل، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. (الخدومي، 2011، ص: 12). ويعبر سعر النفط عن القيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال 100 دولار أمريكي للبرميل بحيث يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة. (حسين البصام وفوزي شهاب شريدة، 2013، ص: 5). وأخذت أسعار النفط أشكالا وألفاظا متعددة عبر التطور التاريخي، واختلقت طرق تحديده من فترة إلى فترة، فعند اكتشافه كانت السوق الحرة سائدة نوعا ما، حيث عرف حينها السعر البترولي على أنه كلفة الإنتاج مضافا لها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا خاضعا لسيطرة الشركات الكبرى المهيمنة على السوق البترولية، ليتطور بعد ذلك ليصبح سعر البترول خاضعا لعوامل السوق وطبيعتها (العرض والطلب) خاصة في عصر العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي. (ماضي، 2016، ص: 87)

ب. أنواع أسعار النفط يمكن التمييز بين عدة مصطلحات لأسعار النفط، نوجزها فيما يلي:

ب.1. **السعر المعلن (The posted price):** أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أوويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيان، فالسعر المعلن هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد كانت شركة واحدة مسيطرة على سوق النفط "ستاندرد أوويل" من حيث عمليات إنتاج النفط، وقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجه في عملية التسعير. (شليحي وآخرون، 2017، ص: 2).

ب.2. **السعر المتحقق (Actual price):** ظهر هذا النوع في أواخر الخمسينات، حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة عن طريق تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في الدفع. ويعرف بأنه السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. (العمرى، 2008، ص: 4)

ب.3. **السعر المرجعي (Reference Price):** يحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت، وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن، وتم العمل بهذا السعر بين الدول البترولية المنتجة والشركات العالمية البترولية، وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية واقتسام العوائد فيما بينها.

ب.4. **سعر الكلفة الضريبية (Tax cost Price):** يستعمل هذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول، ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة، والمتمثل في الضريبة، وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية. (الأخضر وبعلة، 2016، ص: 76)

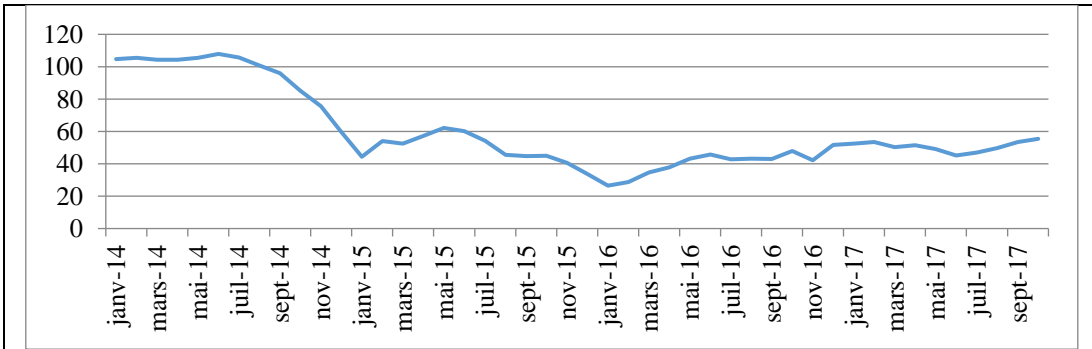
ب.5. **السعر الفوري (Spot Price):** السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة فورية أو آنية.

2.1. الأزمة النفطية 2014:

أ. تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014 - أكتوبر 2017): تتميز السوق النفطية بالتذبذب وعدم استقرار الأسعار، وقد عرفت هذه السوق من الناحية التاريخية ثلاثة انخفاضات كبرى في أسعار النفط قبل الانخفاض الحالي: في (1985-1986) وفي أثناء حرب الخليج (1990-1991) وفي أثناء الأزمة المالية العالمية (2008-2009). ومنذ النصف الثاني من سنة 2014 شهدت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار النفط بعد أن وصلت إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، ويمكن توضيح تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014 - أكتوبر 2017) في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (جانفي 2014 - أكتوبر 2017)

الوحدة: دولار أمريكي/البرميل



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، ص: 112.

من خلال الشكل رقم (1) يتبين لنا أن أسعار النفط انخفضت بشكل ملحوظ منذ جوان 2014 حيث انتقلت من 107.9 دولار للبرميل إلى أن بلغت 44.4 دولار للبرميل في جانفي 2015، وقد شهدت الأسعار

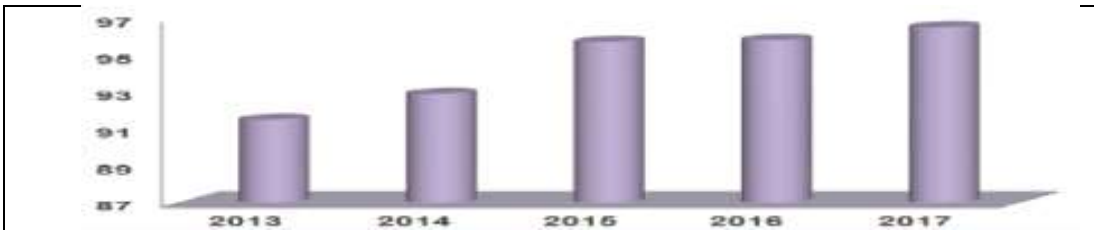
بعدها ارتفاعاً تدريجياً إلى أن وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل في ماي 2015 لتتخفص الأسعار مرة أخرى وتبلغ أدنى مستوى لها في جانفي 2016 بـ 26.5 دولار للبرميل، مسجلة بذلك نسبة انخفاض تقدر بـ 40.3% مقارنة بجانفي 2015. أما خلال الفترة ماي 2016 ونوفمبر 2016 فقد شهدت أسعار النفط لسلة خامات أوبك نوعاً من الاستقرار في حدود 44 دولار للبرميل، وعلى الرغم من انخفاض الأسعار إلى 45.2 دولار للبرميل في جوان 2017 مقابل 53.4 دولار للبرميل في فيفري 2017 إلا أن الأسعار ارتفعت من جديد وبلغت أعلى مستوى لها منذ جويلية 2015 وذلك بـ 55.5 دولار للبرميل في أكتوبر 2017.

ب. العوامل المؤثرة في أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014- أكتوبر 2017): يخضع النفط كغيره من المنتجات للكثير من العوامل التي تؤثر فيه بشكل مباشر وغير مباشر، ومن بين العوامل التي أثرت في أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2014- أكتوبر 2017) ما يلي:

ب.1. العرض والطلب النفطي: يعبر العرض النفطي عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. وللكمية المعروضة من النفط أثر كبير على أسعار النفط، حيث هناك علاقة عكسية بين الكمية المعروضة وسعر النفط، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض الكمية المعروضة. ويتحدد العرض النقدي من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويتأثر بعدة عوامل كالطلب النفطي، التوقعات المستقبلية لأسعار النفط، الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط. وقد شهدت السوق النفطية وفرة في الإمدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن توضيح تطور إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): تطور إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون برميل/يوم



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، العدد 44، ص: 33. من الشكل السابق نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية عبر السنوات (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)، فخلال عام 2016 شهدت ارتفاعاً بنحو 0.7 مليون برميل/يوم أي بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 96.5 مليون برميل/يوم.

في حين يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك

الحاجات الإنسانية. ويتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل كمتوسط دخل الفرد، أسعار الطاقة، النمو الاقتصادي العالمي، هيكل الناتج القومي والعوامل البيئية كالمناخ السائد في الدول. (دخلي، 2015، ص: 55، 56) يمكن إيضاح مستوى الطلب العالمي على النفط وفق معدل النمو الاقتصادي العالمي في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): الطلب العالمي على النفط الإجمالي والتغير السنوي ومعدل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2016-2012)

الوحدة: مليون برميل /يوم

2017*	2016	2015	2014	2013	
97.0	95.4	93.7	91.4	90.4	اجمالي الطلب العالمي
1.7	1.8	2.5	1.1	1.6	نسبة التغير (%)
3.6	3.2	3.4	3.6	3.5	معدل النمو الاقتصادي العالمي

* بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 44، ص: 44، 48.

لقد شهدت أسواق النفط العالمية تطورات مهمة من أبرزها التراجع الكبير في أسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من 2014، كمحصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي خاصة في منطقة اليورو وفي الدول الناشئة وهو ما ساهم في تراجع النمو في الطلب العالمي على النفط (تقرير الأمين العام السنوي، 2014، ص: 24)، حيث نما الطلب بمعدل 1.1% مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.4% خلال عام 2013 ليصل إلى 91.4 مليون ب/ي خلال 2014. أما في 2017 فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بـ 7.1% مسجلا انخفاضا طفيفا عن المعدل المحقق في 2016 والبالغ 1.8% ليصل إلى 97 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى تعافي النمو الاقتصادي العالمي، وذلك للمرة الأولى منذ 2014 حيث ارتفعت معدلات النمو إلى 6.3% في 2017 مقابل 3.2% في 2016، ويرجع ذلك إلى النمو الملحوظ في اقتصاديات دول منطقة اليورو والصين واليابان والو.م.أ وكندا وإن كان بنسب متفاوتة. (تقرير الأمين العام السنوي، 2017، ص: 45)

ب.2. تغيرات سعر صرف الدولار: يخلف التغير في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، حيث عرف مؤشر سعر صرف الدولار ارتفاعا بما يزيد على 15% مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة منذ يونيو 2014، وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار على نطاق واسع إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة المعروض من البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا والتي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملات المحلية (بافس وآخرون، 2015، ص: 20، 21)؛ كما أن قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار إلى 0,5% في نهاية سنة 2015

قد ساهم في خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم. وفي هذا السياق وصل الدولار الأمريكي في نهاية سنة 2016 إلى أعلى مستوى له منذ 14 سنة. (تقرير الأمين العام السنوي، 2016، ص: 50).

ب.3. التنظيمات الدولية: من أهم المنظمات الدولية الإقليمية والتي لها تأثير على أسعار النفط هي منظمة الدول المصدرة للنفط، الشركات النفطية الكبرى والوكالة الدولية للطاقة. لقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الإستراتيجي لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وذلك بتركيزها على حصتها السوقية على حساب الأسعار. ففي الوقت الذي كانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك - وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي - إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، لم تفعل المنظمة شيئا في إجتماعها الشهير في نوفمبر 2014 بفيينا، وامتنعت المملكة العربية السعودية - وهي المنتج المرجح في الأسواق - عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، وكان ذلك مفاجئا للأسواق، وهو ما أدى إلى تماوي الأسعار (بن راشد الخاطار، 2015، ص: 4). وفي 30 نوفمبر 2016 وعقب الاجتماع العادي الثاني للمنظمة بفيينا، تم الإتفاق على خفض الإنتاج وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008 بنحو 1.2 مليون ب/ي على أن يفعل هذا القرار من شهر جانفي 2017 ومدة هذا الإتفاق 6 أشهر قابلة للتمديد لمدة 6 أشهر أخرى بعد الأخذ في الإعتبار الظروف السائدة في السوق. كما اتفقت دول منظمة أوبك مع 11 دولة منتجة للنفط من خارجها في 10-12-2016 على خفض انتاجها بمعدل 558 ألف ب/ي، اعتبارا من 01-01-2017، تزامنا مع دخول اتفاق دول أوبك حيز التنفيذ (تقرير الأمين العام السنوي، 2016، ص: 35، 36). و يعد اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من جانفي 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق، وقرار تمديد العمل به حتى نهاية 2018، من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، وبخاصة مع توجه دول منظمة أوبك نحو التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع في الإمدادات النفطية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو 40% من إجمالي الإمدادات العالمية عام 2017 (تقرير الأمين العام السنوي، 2017، ص: 58).

ب.4. العوامل الجيوسياسية: تعتبر العوامل الجيوسياسية من بين أسباب تدهور أسعار النفط، وفي هذا الإطار يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"؛ إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج (العمران، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب)؛ كما أن هناك دورا لنظرية المؤامرة، حيث يرى الرئيس فلاديمير بوتين أن التراجع الحادث في سعر النفط مسبباته سياسية بالدرجة الأولى أكثر منها اقتصادية، والذي يعزوه بوتين إلى تعاون أمريكا وحلفائها ضد موسكو لتركيع روسيا أمام ضغوط الغرب حول مشكلة أوكرانيا، وقد بدأت روسيا تشهد بالفعل تراجعا في قيمة عملتها مع تزايد الضغوط عليها في سوق الصرف الأجنبي بسبب ضغوط تراجع الإيرادات النفطية. وبالرغم من المخاطر الجيوسياسية المحيطة بالسوق خلال 2014، بصفة

خاصة في الدول المنتجة للنفط في المنطقة وبالتحديد العراق وليبيا، إلا أن إنتاج النفط لم يتأثر بها؛ حيث استمرت هذه الدول في الضخ عند مستويات مرتفعة، ما أدى إلى تزايد العرض في السوق في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب، فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ يونيو 2013 بحوالي ثلاثة أضعاف تقريبا إلى 900 ألف برميل يوميا، وهو ما يمثل نحو 60% فقط من الإنتاج الطبيعي لليبيا، كما أن الصراع مع تنظيم "داعش" لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر، وبالتالي هدوء الضغوط على الأسعار نحو الارتفاع وبدء تراجعها. (السقا، لماذا تتراجع أسعار النفط؟). أما في 2017 فقد أدت التوترات الجيوسياسية بين السعودية وإيران -وفي أعقاب إطلاق جماعة الحوثيين صاروخا باليستيا من اليمن على العاصمة الرياض، مما اعتبرته السعودية عدوانا عسكريا ومباشرا من النظام الإيراني في النزاع باليمن- إلى توسع أسعار النفط في مكاسبها لأعلى مستوى في عامين ونصف، وذلك باعتبار أن السعودية أكبر مصدر للنفط بالعالم. (خليل، أسباب سياسية تقف خلف ارتفاع أسعار النفط)

2. أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول العربية

تختلف الآثار التي تنجم عن التقلبات المفاجئة في أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة له على حد سواء، ويمكن توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على الدول العربية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التالية:

1.1. أهمية النفط في الدول العربية:

يلعب النفط دورا كبيرا في اقتصاديات الدول العربية، حيث يعتبر العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. ويمكن تبيان هذه الأهمية من خلال حجم وتطور الاحتياطي والإنتاج النفطي، وكذا نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات.

أ. حجم وتطور الاحتياطي والإنتاج النفطي: تمتلك الدول العربية احتياطيات كبيرة مؤكدة من النفط الخام، بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 716 مليار برميل، وهو ما يشكل 56% من الاحتياطي العالمي المؤكد المقدر بـ 1278.2 مليار برميل، استأثرت منها الدول الأعضاء في أوبك حوالي 706.2 مليار برميل وهو ما يمثل نسبة 55.2% من الاحتياطي العربي المؤكد. ووصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2016 حوالي 24.6 مليون برميل يوميا، وهو ما يشكل 31.2% من إجمالي العالمي المقدر بـ 9.78 مليون برميل يوميا، وقد بلغ إنتاج الدول الأعضاء في أوبك حوالي 23.55 مليون برميل يوميا أي حوالي 29.8% من الإنتاج العربي للنفط. (التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص: 8، 28)

ب. تطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام نحو 44.18 مليون برميل يوميا في عام 2016 (Annual Statistical Bulletin 2017, p: 60)، وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 40.7% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بـ 18 مليون برميل يوميا في عام 2016، مع الإشارة إلى أن السعودية؛ العراق؛ الإمارات والكويت قد سيطرت على 84.8%

منها، فيما بلغت حصة الدول الأعضاء في أوابك 94.4% من الصادرات النفطية العربية. (التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص: 92).

2.2. المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية:

لقد انعكس الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة (2014-2016) بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

أ. الإيرادات البترولية: لقد أدى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية - حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 96.2 دولار للبرميل في عام 2014 إلى 40.7 دولار للبرميل في عام 2016- إلى تراجع الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بـ 60.6%، لتصل إلى حوالي 259.3 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بـ 658.15 مليار دولار في عام 2014. فعلى الرغم من زيادة الدول العربية مجتمعة لإنتاجها من النفط الخام والذي بلغ 24.6 مليون برميل في اليوم مقابل 22.67 مليون برميل في اليوم في 2014؛ وزيادة الكميات المصدرة والتي بلغت 18.05 مليون برميل في 2016 مقابل 17 مليون برميل في 2014، إلا أن معدل التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية كان كفيلا بأن يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول العربية من النفط لتصل إلى حوالي 308.07 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 614.22 مليار دولار في عام 2014. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 172)

ب. السيولة المحلية : واصلت وتيرة التوسع النقدي في الدول العربية تباطؤها للعام الثاني على التوالي خلال عام 2015، حيث انخفض معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة ليصل إلى 5.64% مقابل 10.26% في عام 2014 متأثرا بشكل رئيسي بالانخفاض الكبير المسجل في صافي الأصول الأجنبية في الدول العربية المصدرة للنفط مع تراجع أسعار النفط بنحو 50% خلال العام مقارنة بمستواها المسجل في 2014، وكذلك بتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في عدد من القطاعات الرئيسية المولدة له ومن أهمها قطاعات السياحة والتصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 197). وعلى عكس سنة 2015 فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية في 2016 إلى 7.88% نتيجة تأثير التغيرات في أسعار صرف بعض العملات العربية والتي وإن تم استبعادها يتضح استقرار معدل نمو السيولة في الدول العربية خلال هذه السنة عند نفس المستوى المسجل تقريبا خلال 2015. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص: 122).

ج. الاحتياطيات الخارجية الرسمية: أدى انخيار أسعار النفط في منتصف عام 2014 إلى تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2016 وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث انخفضت من 1354.6 مليار دولار في 2014 إلى أن بلغت 1034.6 مليار دولار في 2016 أي ما يعادل 30.9% من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية. حيث شهدت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(والتي تتضمن كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان، قطر والكويت) انخفاض ملموس في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية لديها بلغ حوالي 9.6% ليصل إلى نحو 705 مليار دولار في 2016 مقارنة مع 780.3 مليار دولار احتياطيات محققة في 2015. أما فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (والتي تتضمن كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن)، فقد سجلت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2016 انخفاضا بنسبة 19.8% مقارنة بسنة 2015. في حين حققت الدول العربية المستوردة للنفط (والتي تتضمن كل من المغرب وتونس والأردن، السودان ومصر، القمر، جيبوتي، موريتانيا ولبنان وسوريا) ارتفاعا بلغت نسبته حوالي 10.9% في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة نسبته خلال عام 2016. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص ص: 264، 265)

د. رصيد الميزان التجاري: بالرغم من انخفاض الواردات الإجمالية للدول العربية بـ 20.7% ما بين 2014 و 2016، إلا أن انخفاض الصادرات العربية بـ 63% نتيجة الانخفاض الملموس في الأسعار العالمية للنفط أدى إلى انخفاض فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في 2016 إلى أدنى مستوى له لم يتحقق خلال العقدين الأخيرين، فقد بلغ فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة حوالي 71.15 مليار دولار مقارنة بـ 410.65 مليار دولار في 2014 وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة (2016-2014)

الوحدة: مليار دولار

2016	2015	2014	
766.84	852.81	1250.04	الصادرات السلعية
695.68	759.56	839.38	الواردات السلعية
71.16	93.25	410.66	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 37، 2017، ص ص: 381، 382.

3. أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

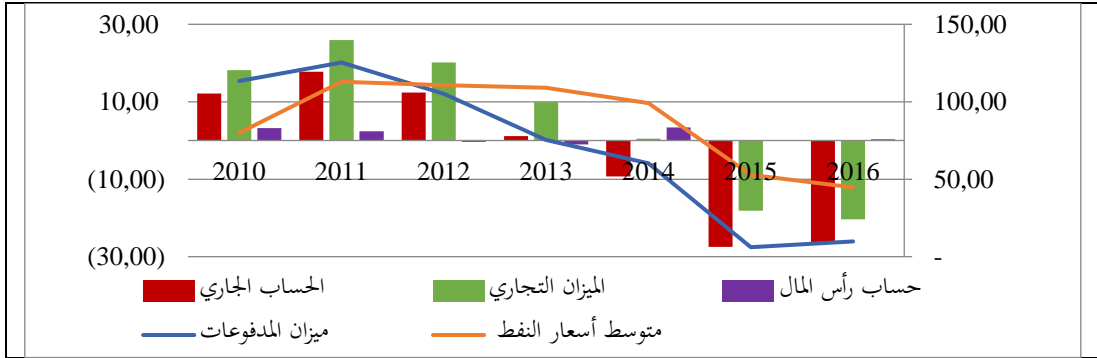
لقد خلف انهيار أسعار البترول آثارا بارزة على ال:جاناب الاقتصادي في الجزائر نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع المحروقات، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التالية:

1.3. ميزان المدفوعات:

من خلال الشكل رقم (3-1) يتبين لنا أنّ ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بأسعار النفط وفق علاقة طردية، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات والعكس؛ حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع هذا الرصيد، وقد أدت الأزمة النفطية الراهنة إلى تسجيل أول عجز في ميزان المدفوعات منذ سنة

1997 قَدَّر بـ 5.87 مليار دولار سنة 2014 ليسجل سنتي 2015 و2016 عجزا بـ 27.54 و26.03 مليار دولار.

الشكل رقم (3): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومتوسط أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)



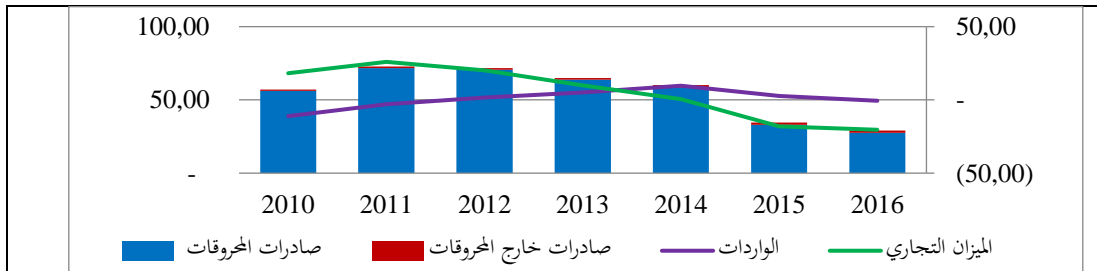
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balances_paiements/balance_paiement_2016.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

وبالتدقيق في العناصر المكونة لميزان المدفوعات يلاحظ أنّ الحساب الجاري تأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط مقارنة بحساب رأس المال، إذ سجل هذا الأخير عجزا في 2015 (-61 مليون دولار) مقابل فائض قدره 3.40 مليار دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري (بنك الجزائر، 2015، ص: 64)، ليسجل فائضا بـ 281 مليون دولار سنة 2016. أما الحساب الجاري فقد سجل عجزا منذ سنة 2014 قَدَّر بـ 27.9 مليار دولار ثم سجل عجزا للمرة الأولى منذ 1995 حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور رصيد الميزان التجاري ومتوسط أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

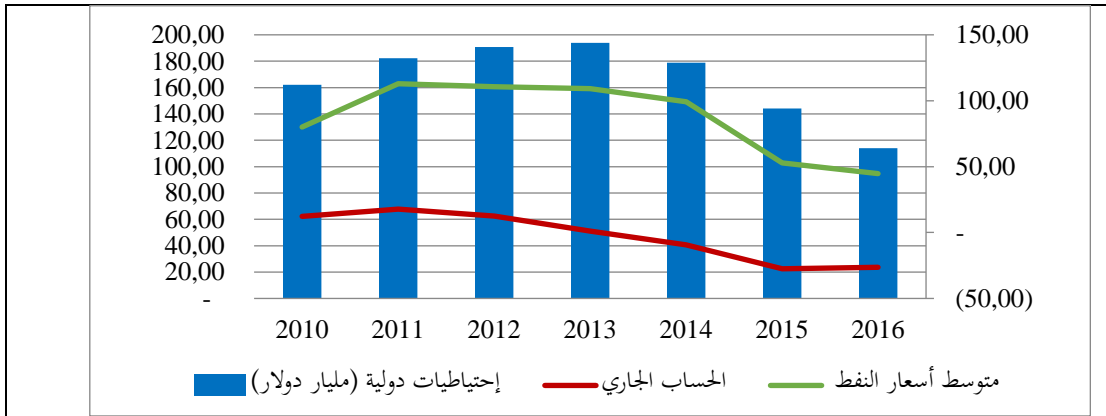
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balances_paiements/balance_paiement_2016.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

من الشكل (4) يتبين أن التراجع الحاد في الصادرات والتي انخفضت بنسبة 51.69% (29.05 مليار دولار سنة 2016 مقابل 60.13 مليار دولار سنة 2014) هو الذي يفسر عجز الميزان التجاري رغم تراجع قيمة السلع المستوردة بـ 17.14% (49.44 مليار دولار سنة 2016 مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014)، هذا التراجع في الصادرات يعود أساسا إلى تراجع صادرات المحروقات بنسبة 52.69% (27.66 مليار دولار سنة 2016 مقابل 58.46 مليار دولار سنة 2014) والناجحة عن تدهور أسعار النفط بـ 54.89% (44.70 مليار دولار للبرميل سنة 2016 مقابل 99.10 دولار للبرميل سنة 2014)، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد تراجعت هي الأخرى بـ 16.77% حيث بلغت 1.39 مليار دولار سنة 2016 مقابل 1.67 مليار سنة 2014.

2.3. احتياطي الصرف الأجنبي:

الشكل رقم (5): تطور احتياطيات الصرف ومتوسط أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balances_paiements/balance_paiement_2016.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

من خلال الشكل رقم (5) يتبين لنا تأثير الصدمة البترولية على احتياطي الصرف الخارجي، فبعد ارتفاع مستمر ومحسوس بدأت احتياطيات الصرف الجزائرية في التراجع منذ سنة 2014، فقد أدى كل من العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في 2015 والذي بلغ 27.54 مليار دولار، والأثر السلبي للتعبير عن مجمل احتياطيات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل العملة الأمريكية، إلى انكماش حاد في هذه الاحتياطيات لسنة 2015، حيث تراجع مستواها من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، أي بانخفاض قدره 34.81 مليار دولار خلال سنة واحدة. (بنك الجزائر، 2015، ص: 66)

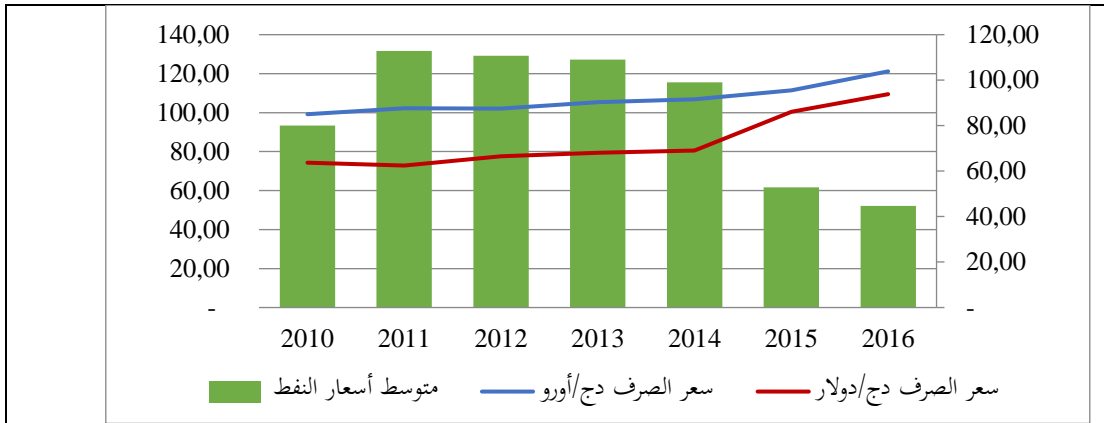
وفي الوقت الحالي تقدر احتياطيات الصرف حسب ما صرح به محافظ بنك الجزائر محمد لوكال -على هامش ملتقى الاقتصاد الإفريقي المنعقد بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة بين 29 جوان و1 جويلية- بـ 108 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 1.114 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 وهي مستقرة منذ بداية السنة الجارية بعد تراجع

رهيب سجلته بسبب ارتفاع الواردات وانحيار أسعار النفط، حيث ساهم هذان العاملان بقوة في تأكل العملة الأجنبية التي تغذي احتياطات الصرف (الفجر، احتياطي الجزائر من العملة الصعبة يفقد قرابة 14 مليار دولار في أقل من سنة). ويتوقع أن يعرف الاحتياطي مستوى انخفاض حاد خلال 2017، بالنظر إلى غياب آليات التغطية مع نضوب صندوق ضبط الموارد الذي كان يشكل ضمانا وغطاء للعجز في الميزانية بالخصوص. (صواليبي، احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا)

3.3. سعر الصرف:

الشكل رقم (6): تطور متوسط أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو

خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

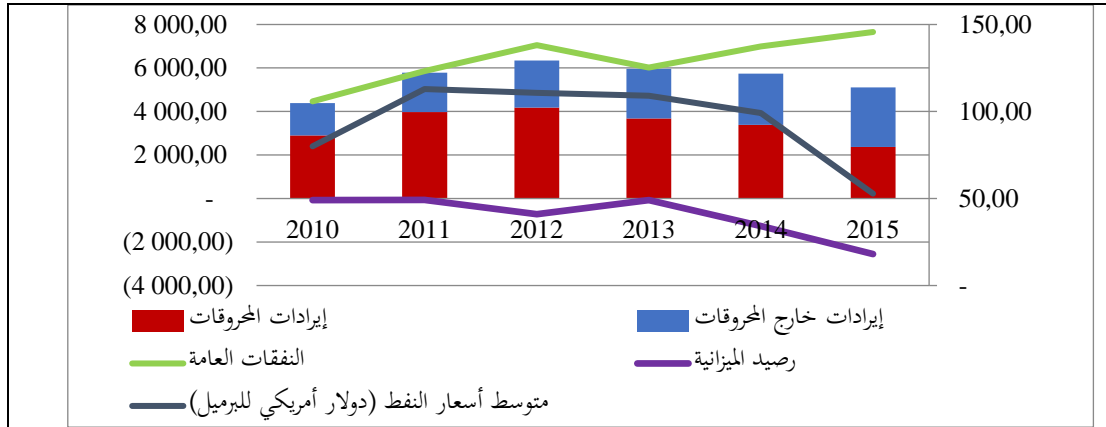
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux_de_change2016.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

لقد أدى تراجع أسعار النفط، وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني (بنك الجزائر، 2015، ص: 72). أمام هذا الوضع، سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية (مرغيت، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة). فمن خلال الشكل رقم (3-3) يتبين لنا بأن سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تراجع بـ 35.89% (109.47 دينار للدولار الواحد سنة 2016 مقابل 80.56 دينار للدولار الواحد سنة 2014)، وبـ 13.35% مقابل الأورو (121.18 دينار للأورو الواحد سنة 2016 مقابل 106.91 دينار للأورو الواحد في سنة 2014).

4.3. الميزانية العامة:

الشكل رقم (7): تطور رصيد الميزانية العامة ومتوسط أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

La banque d'Algérie. Rapport (2004, 2007, 2010, 2014, 2015), Evolution Economique et Monétaire en Algérie.

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

من خلال الشكل رقم (7) يتبين لنا أن المالية العامة في سنة 2015 سجلت عجزا في الميزانية بلغ 2553.2

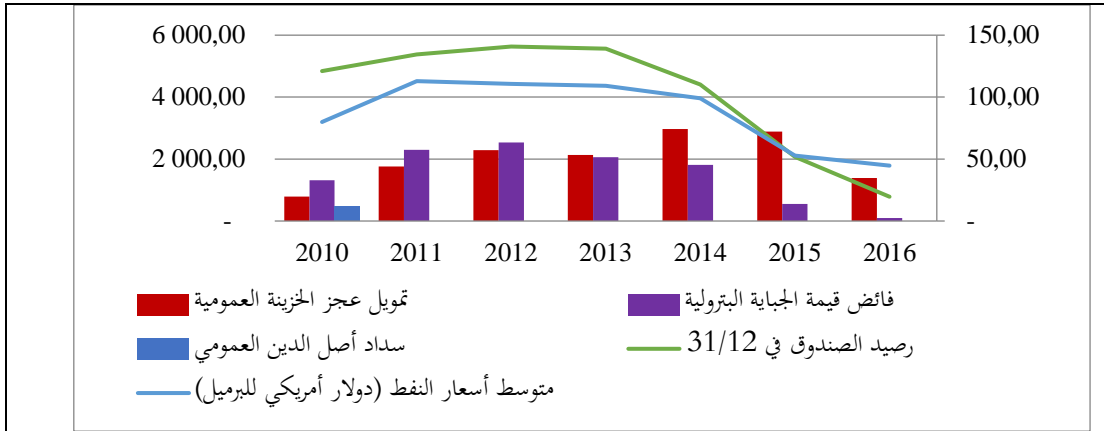
مليار دينار مقابل عجز بـ 1257.3 مليار دينار في سنة 2014. وترجع أسباب الارتفاع الكبير للعجز في الميزانية العامة والذي قدر بـ 103% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 إلى:

— انخفاض إيرادات الميزانية بـ 11.1% (5103.1 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 5738.4 مليار دينار في سنة 2014) نتيجة لانخفاض إيرادات الجباية البترولية بـ 30% (2373.5 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 3388.4 مليار دينار في سنة 2014) وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات خارج المحروقات بـ 16.2% (2729.6 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 2349 مليار دينار في سنة 2014)؛

— ارتفاع نفقات الميزانية بـ 9.4% (7656.3 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 6995.7 مليار دينار في سنة 2014) نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بـ 2.7% لتبلغ 4617 مليار دينار سنة 2015، وقد نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في نفقات المستخدمين في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية بما في ذلك الخدمات الإدارية. كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي ولكن بوتيرة أقوى من حدة وتيرة ارتفاع النفقات الجارية، حيث ارتفعت بـ 21.5% في سنة 2015 مقارنة بـ 2014 لتبلغ 3039.3 مليار دينار، هذه الزيادة ناتجة في الأساس عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214.2 مليار دينار) وقطاع السكن (187.4 مليار دينار) فيما ارتفعت نفقات قطاع المناجم والطاقة (التوزيع العمومي للكهرباء والغاز) قليلا خلال 2015 لتبلغ 114.7 مليار دينار مقابل 111.7 مليار دينار في سنة 2014 (بنك الجزائر، 2015، ص: 82، 83).

5.3. صندوق ضبط الإيرادات:

الشكل رقم (8): تطور وضعية أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/fr/fr2016.pdf>

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

فمن خلال الشكل رقم (8) يتبين لنا أن الحكومة قد لجأت إلى هذا الصندوق في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض موارده بشكل حاد (مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة)؛ إذ انخفض فائض قيمة الجباية البترولية بـ 94.56% (98.55 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1810.32 مليار دينار سنة 2014)، وتم تمويل عجز الخزينة العمومية بقيمة 7240.12 مليار دينار خلال الفترة (2016-2014)، وبهذا فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784.45 مليار دينار سنة 2016 مقابل 4408.16 مليار دينار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 82.20%.

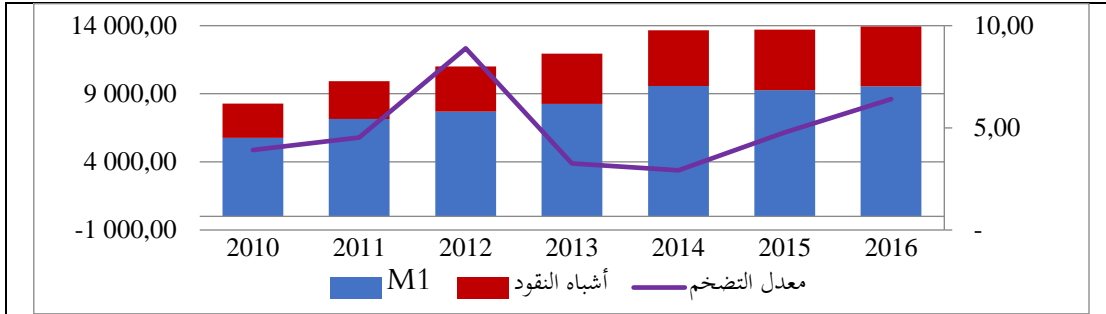
تجدر الإشارة إلى أن الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان 2016 ولأول مرة منذ إنشائه 740 مليار دينار وهذا تبعا للاقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016. ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من 2450 مليار دينار لمجمل سنة 2016، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الاحتياط العمومي - في قانون المالية لـ 2017- وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2016: نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية)

6.3. التضخم:

من خلال الشكل رقم (9) نلاحظ أنه وعلى الرغم من أن الوضعية النقدية المجمعة تميزت بنمو شبه منعدم لـ M_2 في 2015 بـ 0.13% - نتيجة تقلص المجمع النقدي M_1 بـ 3.6% وارتفاع السيولة شبه النقدية بـ 8.8%؛ وارتفاع طفيف في 2016 قدر بـ 1.76% - نتيجة ارتفاع M_1 بـ 3.03% وانخفاض نسبي في الودائع لأجل بـ

0.90% -، إلا أن المتوسط السنوي للتضخم عاد إلى الارتفاع ليبلغ 4.78% في 2015 وهذا بعد توقف تراجع التضخم المسجل في سنة 2013 و2014، وهو ما يعكس نوعاً ما التأثير الناجم عن الخفض الاسمي لقيمة العملة بحوالي 20% بهدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية. وفي النصف الأول من عام 2016، سمحت السلطات النقدية بمزيد من الانخفاض في قيمة الدينار، إذ حاولت تفادي حدوث هبوط حاد في احتياطات النقد الأجنبي والاحتفاظ بالاحتياطات عند 100 مليار دولار أو أكثر (<http://pubdocs.worldbank.org>). وفي نهاية 2016 ارتفع معدل التضخم إلى 6.40%. حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية وعلى الجزائر بصفة خاصة، من أهم النتائج المتوصل إليها:

- أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى تراجع إيرادات الدول العربية من هذا القطاع وكذا تراجع معدل السيولة المحلية وانخفاض الاحتياطات الخارجية الرسمية، وانخفاض فائض الميزان التجاري في هذه الدول؛

- تنوع الاقتصاد الجزائري ضرورة لا بد منها في ظل الاعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات؛
- تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد الجزائري وانخفاض أسعاره في تسجيل تراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية على غرار ميزان المدفوعات، تقلص احتياطات الصرف وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وارتفاع معدل التضخم إلى 6.4% في نهاية 2016.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من التوصيات:

- ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع في الإنتاج والصادرات، والتركيز على القطاعات الأخرى المحققة للقيمة المضافة كالقطاع السياحي والصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي والموارد البشرية، إذ أصبح خلق اقتصاد جزائري متنوع خارج المحروقات ضرورة ملحة.
- التوجه نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح والاهتمام بمجال المحروقات الصخرية ...

○ تنشيط وتشجيع الجهاز الإنتاجي المحلي من خلال دعم وتقديم التسهيلات الضرورية للمستثمر المحلي، واستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع:

- الأخضر مالك وبعلة الطاهر (2016)، إنعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع.
- العمران عامر (2014)، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب، شوهذ بتاريخ 2018-09-17 على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rawabetcenter.com/archives/901>
- العمري علي (2008)، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- الفجر (2017)، احتياطي الجزائر من العملة الصعبة يفقد قرابة 14 مليار دولار في أقل من سنة، شوهذ بتاريخ: 2017-08-04 على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.djazairss.com/alfadjr/364174>
- بافس جون وآخرون (2015)، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2015، العدد 52، الرقم 4.
- بن راشد الخاطر خالد (2015)، تحديات اختيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس 2015.
- بنك الجزائر (2015)، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- التقرير الإحصائي السنوي (2017)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت. OPEC Annual Statistical Bulletin 2017.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016)، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 36.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2017)، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 37.
- تقرير الأمين العام السنوي (2014)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 41.
- تقرير الأمين العام السنوي (2016)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 43.
- تقرير الأمين العام السنوي (2017)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 44.
- حسين البصام سهام وفوزي شهاب شريدة سميرة (2013)، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية-دراسة تحليلية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36.
- دخلي عبد الرحمان (2015)، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر-دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

- السقا محمد إبراهيم (2014)، لماذا تتراجع أسعار النفط؟، شوهده بتاريخ 17-09-2018 على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aleqt.com/2014/12/12/article_914128.html
- شذى خليل (2017)، أسباب سياسية تقف خلف ارتفاع أسعار النفط، شوهده بتاريخ 17-09-2018 على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rawabetcenter.com/archives/54745>
- شليحي الطاهر وآخرون (2017)، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، 15/14 أكتوبر 2017، عنابة، الجزائر.
- صوابلي حفيظ (2016)، احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا، شوهده بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي:
- لخديمي عبد الحميد (2011)، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية قياسية)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- ماضي محمد (2016)، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- مرغيت عبد الحميد (2015)، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، شوهده بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي:
- وكالة الأنباء الجزائرية، 2016: نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية، شوهده بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.djazairss.com/aps/437760>
- <http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf>
- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/-على-النفط-أسعار-انخفاض-تداعيات-النفط-الجزائري-ل>
- <http://www.elkhabar.com/press/article/110227-مليار-19-الجزائري-الصرف-الاحتياطي-يفقد-19-مليار-الجزائري-شهريا/#sthash.CUAqC1t.dpbs>